

أضواء على العلاقات التجارية

بين السلطنة الأيوبية وجمهورية البندقية

١١٧١ - ١٢٥٠ م

د. عادل زيتون

جامعة دمشق

تعتبر مسألة العلاقات التجارية ، بين السلطنة الأيوبية وجمهورية البندقية، من الموضوعات ذات الأهمية البالغة في تاريخ العصور الوسطى . خاصة وأن هذه العلاقات قد قامت في فترة اشتد فيها الصراع العربي - الفرنجي (الصليبي) من ناحية ، واحتدم فيها التنافس والنزاع بين القوى البحرية والتجارية الأوروبية ، للسيطرة على التجارة الشرقية ، من ناحية أخرى . وفي غمرة هذا الصراع السياسي والعسكري ، وفي زحمة الاتصال الاقتصادي والثقافي ، الذي نتج عن الاحتكاك بين الشرق والغرب في عصر الحروب الصليبية ، قامت العلاقات التجارية بين السلطنة الأيوبية، التي تصدت بنجاح كبير للخطر الصليبي ، وبين جمهورية البندقية ، التي لعبت دوراً كبيراً في الحركة الصليبية^(١) . ومن هنا تأتي أهمية هذه العلاقات ، التي تضاربت فيها المصالح والأهواء مرة ، والتقت وتقاربت مرات ، وتآلفت واندمجت في بعض الأحيان ، وفقاً لمقتضيات الظروف والأحوال ، وتبعاً لتغير ميزان القوى في الصراع العربي - الصليبي ، في الشرق الأدنى .

الأهمية الاقتصادية لمصر والشام في العصور الوسطى

امتلكت مصر والشام ، في العصور الوسطى ، عوامل جذب للتجار الفرنجة بصفة عامة ، وللتجار البنادقة بصفة خاصة ؛ فموقع مصر جعلها حلقة وصل بين الشرق والغرب ، وسوقاً للتبادل التجاري بين افريقية وآسية وأوربة . وقبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح ، في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي ، كان طريق البحر الأحمر أهم الطرق التجارية

التي تدفقت من خلاله سلع ومتاجر الشرق الأقصى الى موانئ الغرب الأوربي . وفضلا عن ذلك كله فقد فضل التجار الفرنجة التوجه الى أسواق مصر للحصول على التوابل الهندية والحريير الصيني ، بدلا من الارتحال الى شواطئ الخليج العربي عبر مسافات طويلة وغير آمنة (٢) .

ولم تقتصر أهمية مصر على موقعها في حركة التجارة الدولية ، وانما امتدت هذه الأهمية لتشمل الثروة الاقتصادية التي امتلكتها ، وبخاصة الشب (٣) والسكر والنظرون والبلسم ، وغيرها من السلع والمتاجر التي كانت موضع اهتمام التجار البنادقة ، وغيرهم من التجار الفرنجة ، في العصور الوسطى . كما شكلت الموانئ المصرية ، وبخاصة الاسكندرية ودمياط ، أسواقاً رئيسية لتصريف العديد من السلع ، التي حملها التجار البنادقة من الغرب الأوربي ، وبخاصة الخشب والحديد والقار والرقيق ، وغيرها من المواد التي كان العرب المسلمون بحاجة ماسة اليها . ولهذا كله كان المؤرخ اللاتيني ، وليام الصوري ، الذي عاش في أواسط القرن الثاني عشر الميلادي ، على حق في قوله ان الاسكندرية « سون العالمين » (٤) .

أما بالنسبة الى بلاد الشام فانها لم تكن تقل في أهميتها التجارية عن مصر في العصور الوسطى ؛ فقد تدفقت متاجر الشرق الأقصى الى المدن الشامية عن طريق الخليج العربي وآسية الصغرى ومصر ؛ وشكلت هذه المدن بدورها محطات تجارية بالغة الأهمية ما بين الشرق والغرب . وفضلا عن ذلك كله فان ثروات بلاد الشام ، وبخاصة القطن والسكر والزجاج وغيرها من السلع والمتاجر ، كانت موضع اهتمام التجار الفرنجة بصفة عامة وتجار جمهورية البندقية بصفة خاصة (٥) .

وعلى الرغم من أننا لا نعرف البداية الحقيقية للعلاقات التجارية بين جمهورية البندقية ومصر والشام ، الا أنه من المؤكد أن هذه العلاقات تعود الى القرن التاسع الميلادي ، حيث حمل البنادقة ، خلال ذلك القرن ، الى موانئ هذين البلدين المنتجات المتوفرة في المناطق المحيطة بمدينتهم مثل الأخشاب والحديد (٦) . وفي القرن العاشر الميلادي أقامت البندقية علاقات ودية مع الفاطميين (١٥٨ / ٥٦٧ هـ ٩٦٩ / ١١٧١ م) ، ونقلت الى مصر والشام الخشب اللازم لبناء السفن . وقد استشاطت الدولة البيزنطية غضباً من جمهورية البندقية ، وأخذت توزع اليها بالآ تحمل سفنها الأخشاب الى أسواق مصر ، وهدد الامبراطور البيزنطي حنا تزيمسكيس (٩٦٩ - ٩٧٦ م) بالانتقام من البندقية اذا لم تمتنع

عن مد الفاطميين بالخشب الذي يصلح لعمارة السفن ، وذلك كله حتى لا يشتد ساعد الأسطول الفاطمي الذي كان يقف للبحرية البيزنطية بالمرصاد(٧) .

الا أن الجمهورية رأت ألا تضحي بمصالحها الاقتصادية الكبرى في مصر والشام في سبيل ارضاء أباطرة الدولة البيزنطية ، ولهذا أجازت لتجارها نقل خشب اللبغ والسنديان ، الى دور الصناعة المصرية ، على ألا يتجاوز طول اللوح الواحد خمسة أقدام ؛ كما أرسل دوج البندقية ، بطرس أورسيلو ، سفارات متعددة الى مصر ، عام ٩٩١ - ٩٩٢ م ، تمكنت من الحصول على امتيازات تجارية واسعة ، لتجار البندقية ، في الموانئ المصرية(٨) .

واستمرت العلاقات التجارية بين الفاطميين والبندقية ، خلال القرن الحادي عشر الميلادي ، وكسب البنادقة موطئ قدم لهم في أسواق الاسكندرية وانطاكية وطرابلس الشام ، وقامت سفنهم برحلات تجارية منظمة ما بين البندقية وانطاكية والاسكندرية . ويبدو أن هذه التجارة المربحة التي تحققت للبندقية في مصر والشام ، وقتذاك ، تفسر لنا الأسباب التي جعلت جمهورية البندقية تترئث في تقديم المساعدة للصليبيين في الحملة الصليبية الأولى (١٠٩٧ - ١٠٩٩ م) (٩) .

سياسة صلاح الدين التجارية :

وكان السلطان صلاح الدين الأيوبي (٥٦٧ - ٥٨٩ هـ - ١١٧١/١١٩٣ م) قد وضع قواعد أساسية لسياسته التجارية ، استهدفت اقضاء التجار الأوروبيين جميعاً عن التجارة الداخلية في دولته ؛ والتزم سلاطين الأيوبيين والمالِك بهذه السياسة ، من بعده ، عدة قرون . وتؤكد المصادر العربية المعاصرة أن السلطان صلاح الدين كان يدرك تماماً بأن محاولات الفرنجة الصليبيين ، تحت قيادة أرناط (رينود دي شاتيون) (١٠) ، للنفاذ الى منطقة البحر الأحمر ، عام ١١٨٢ - ١١٨٣ م ، تعني بأن الصليبيين لا يرغبون في الاستيلاء على الأراضي المقدسة في بلاد الشام فحسب وانما يطمعون أيضاً بتوسيع نفوذهم الى الحجاز والاستيلاء على البحر الأحمر ومحطاته التجارية . ويشرح صلاح الدين ، في رسالة بعثها الى الخليفة العباسي في بغداد ، أهداف الفرنجة من محاولاتهم غزو منطقة البحر الأحمر ، قائلاً : « وكان للفرنج مقصدان : أحدهما قلعة أيلة ،

التي هي على فوهة بحر الحجاز ومداخله ، والآخر الخوض في هذا البحر الذي تجاوره بلادهم من ساحله ، وانقسموا فريقين ، وسلكوا طريقين : فأما الفريق الذي قصد قلعة أيلة فانه قدّر أن يمنع أهلها من مورد الماء الذي به قوام الحياة ، ويقاثلهم بنار العطش المشبوب الشباه ، أما الفريق القاصد سواحل الحجاز واليمن ، فقدّر أن يمنع طريق الحاج عن حجه ، ويحول بينه وبين فجه ، ويأخذ تجار اليمن وأكارم عدن (١١) ، ويلم بسواحل الحجاز ، فيستبيح - والعياذ بالله - المحارم ، ويهيج جزيرة العرب بعظيمة دونها العظام » (١٢) . ومن هذه الفقرة من الرسالة يتضح أن الصليبيين استهدفوا وراء تلك المحاولات الحربية تحقيق هدفين خطيرين ، أولهما قطع طريق الحج الاسلامي الى مكة والمدينة ، وثانيهما الاستيلاء على عدن في جنوب البحر الأحمر ، وبذلك يتمكنون ، بفضل السيطرة على أيلة في الشمال وعدن في الجنوب ، من اغلاق البحر الأحمر في وجه العرب المسلمين واحتكار تجارة الشرق والمحيط الهندي . ومن هنا جاء حرص صلاح الدين ، ومن بعده سلاطين الأيوبيين والمماليك ، على حماية البحر الأحمر ، الذي يطل على الحرمين الشريفين ، والابقاء عليه ، كبحر اسلامي خالص ، في خدمة التجار العرب المسلمين . ولهذا كله فانه لم يكن يحق للتجار البنادقة ، وغيرهم من التجار الفرنجة ، العمل في التجارة الداخلية ، أو الاقتراب من منطقة البحر الأحمر ، وبالتالي فقد اقتصر نشاطهم التجاري ، في زمن الأيوبيين ، على القيام بعمليات الاستيراد والتصدير في الموانئ العربية الاسلامية المطلّة على البحر المتوسط ، وبخاصة الاسكندرية ودمياط .

وفي عهد السلطان صلاح الدين لعبت جمهورية البندقية دوراً مزدوجاً في علاقتها مع الأيوبيين والصليبيين ، فمن جهة كانت تمد يد العون للصليبيين لمواجهة صلاح الدين ، وذلك حرصاً على امتيازاتها التجارية في المدن والامارات الصليبية ؛ ومن جهة أخرى كانت تقوم بنقل السلع والمتاجر ، وبخاصة الأسلحة وأدوات القتال ، الى الأيوبيين في مصر والشام . ولقد أشار صلاح الدين الى هذه الحقيقة في الرسالة التي بعثها الى الخليفة العباسي ، الناصر لدين الله ، في بغداد ، عام ٥٧٨ هـ / ١١٨٢م ، والتي جاء فيها : « ومن هؤلاء : البنادقة والبياشنة والجنوية ، كل هؤلاء تارة لا تطاق ضراوة ضرهم ، ولا تطفأ شرارة ضرهم ، وتارة يجهزون سفاراً يحتكمون على الاسلام في الأموال المجلوبة ونقصر عنهم يد الأحكام المرهوبة . وما منهم الآن الا من يجلب الى بلدنا آلة قتاله وجهاده ، ويتقرب

الينا باهداء طرائف أعماله وبلاده ، وكلهم قد قررت معه المواصفة ، وانظمت معه المسألة ، على ما نريد ويكرهون ، ونؤثر ولا يؤثران» (١٣) .
وربما هذا يفسر لنا السياسة السمحة ، التي عامل بها السلطان صلاح الدين الجالية البندقية في عكا عندما افتتحها عام ٥٨٣هـ / ١١٨٧ م .

وفي أعقاب فتوحات صلاح الدين وفشل الحملة الصليبية الثالثة في استرداد بيت المقدس ، ضعفت العلاقات التجارية بين البندقية والأيوبيين ، وذلك نتيجة ضغط البابوية ، والرأي العام الصليبي والأوروبي ، على الجمهورية لقطع علاقاتها التجارية مع العرب المسلمين في مصر والشام (١٤) . فمن المعروف أن البابوية حرصت أشد الحرص ، وبخاصة منذ قيام الحركة الصليبية ، على منع القوى البحرية والتجارية الأوروبية من المتاجرة مع القوى العربية الإسلامية ، وكان هذا الموقف ينبع أساساً من حرص البابوية على عدم تزويد العرب المسلمين ، في مصر والشام ، بالمواد «الاستراتيجية» ، كالأخشاب والحديد والقار والرقيق ، التي تعزز قوة الجيش والبحرية العربية وبالتالي تدعم قدرة العرب المسلمين وجهادهم ضد الصليبيين . وقد استخدمت البابوية ، لتحقيق هذا الهدف ، أسلحة عديدة ، في مقدمتها سلاح الحرمان الكنسي لكل من يتعامل مع العرب المسلمين ، وينقل اليهم أدوات القتال (١٥) .

والواقع أن المراسيم البابوية لم تفلح في قطع العلاقات التجارية بين البندقية والأيوبيين ، في أعقاب فتوحات صلاح الدين ؛ فكثرة الأوامر والمراسيم البابوية المتعلقة بتحريم المتاجرة مع العرب المسلمين ، التي صدرت وقتذاك ، تدل دلالة قاطعة أن العلاقات التجارية بين الجمهورية والأيوبيين لم تتوقف بتاتاً ، والا لما كانت الحاجة تدعو الى تكرار مثل هذه المراسيم وتلك الأوامر . فضلاً عن ذلك فقد أثبت هايد أنه خلال شتاء سنة ١١٨٧ - ١١٨٨ م (أي في العام التالي على فتح صلاح الدين لبيت المقدس) كان في ميناء الاسكندرية حوالي سبعة وثلاثين مركباً تجارياً من جنوه وبيزا والبندقية ، ومن المعروف أن أكثر التجار الفرنجة كانوا يأتون الى مصر في فصلي الربيع والخريف ، كما أن قادة السفن كانوا يفضلون أن يقضوا الشتاء بين أهلهم ، فلا بد من القول بأن ما كان يأتي الى مصر في فصول الربيع والصيف والخريف ، لم يقتصر على سبع وثلاثين سفينة بل جاء الى الاسكندرية مئات من السفن (١٦) . ومهما يكن من أمر فإن جمهورية البندقية كانت تدرك أن مصالحها الاقتصادية والتجارية

الكبرى في مصر والشام أكثر أهمية من أي اعتبار آخر ، وإذا كانت البندقية قد استجابت ، في بعض الأحيان ، لنداءات البابوية ومراسيمها بشأن تحريم المتاجرة مع العرب المسلمين ، فانها لم تفعل ذلك خوفاً من الحرمان الكنسي أو الرأي العام الصليبي والأوروبي ، وانما رغبة منها في توسيع امتيازاتها التجارية في المدن والامارات الصليبية ؛ هذه الامتيازات التي كانت تمنح للبنادقة كلما قدموا مساعدات للصليبيين ووقفوا الى جانبهم في القتال ضد الأيوبيين .

المعاهدات التجارية :

احتفظت البندقية بعلاقات ودية مع السلطان الملك العادل الأيوبي (١١٩٩ - ١٢١٨ م) خاصة وأن الملك العادل كان يرغب في تعزيز العلاقات التجارية بين دولته وجمهورية البندقية ، فاحدى الوثائق ، التي تعود الى عام ١٢٠٠ م ، تؤكد استمرار نقل البنادقة ، على سفنهم التجارية ، للأسلحة والأخشاب الى الموانئ المصرية (١٧) . كما أنه من المعروف أن البندقية أبرمت مع السلطان الملك العادل الأيوبي أقدم معاهدة تجارية ، وصلت الينا ، مع مصر ، وذلك عام ١٢٠٨ ، على يد السفيرين مارينو داندولو وبطرس ميخائيل (١٨) . واشتملت هذه المعاهدة على منح البنادقة امتيازات وتسهيلات تجارية في الموانئ المصرية ، وعلى تعهد السلطان بحماية البنادقة في المناطق التابعة له ، ومعاملتهم كأبناء أمة صديقة ، وعدم اجبارهم على دفع أكثر مما هو مقرر عليهم من الضرائب والرسوم في الموانئ المصرية . كما منحت المعاهدة البنادقة فندقاً ثانياً لهم في الاسكندرية ، اضافة الى الفندق الذي كانوا يملكونه في هذه المدينة نفسها . ومن ناحية أخرى انطوت المعاهدة على تعهد البنادقة بالآلا يقدموا أية مساعدة لأي مشروع صليبي ضد مصر ، ووعدوا بالعمل على كبح جماح الصليبيين ومنعهم من التوجه الى الديار المصرية (١٩) .

وأرسلت البندقية ، عام ١٢٠٧ - ١٢٠٨ م ، سفيراً من قبلها الى حلب ، يدعى مارينيانى Miariniani ، حيث أبرم هذا السفير معاهدة تجارية مع صاحب حلب آنذاك ، وهو الأمير غياث الدين غازي بن صلاح الدين الأيوبي . وحصلت البندقية بموجب هذه المعاهدة على فندق وحمام وكنيسة ، وتحددت فيها الرسوم التي يتوجب على التجار البنادقة دفعها في حلب بواقع ١٢٪ من قيمة السلع والمتاجر ؛ كما تعهد الأمير الأيوبي بتقديم كافة المساعدات للتجار البنادقة في مدينته (٢٠) .

ويلاحظ نشاط غير عادي للبنادقة ، في هذه الفترة مع الأيوبيين في مصر والشام . ويبدو أن تفسير هذا النشاط يرتبط بأحوال التجار البنادقة في الامبراطورية البيزنطية بصفة عامة وفي القسطنطينية بصفة خاصة ، ففي هذه الفترة بالذات كانت هناك محاولة لتقويض نفوذ البنادقة في القسطنطينية من قبل أباطرة نيقية ؛ ولهذا ربما شعرت البندقية بأن نفوذها ومصالحها التجارية مهددة في القسطنطينية وبالتالي كان عليها أن تبحث عن البديل والتعويض في ميدان آخر ، ولهذا قامت باتصالاتها الأنفة الذكر مع حلب والقاهرة (٢١) .

أخذ التجار البنادقة يتدفقون الى الموانئ المصرية ، على اثر توقيع معاهدة عام ١٢٠٨ م ، بين البندقية والملك العادل الأيوبي ، حتى أن الأيوبيين أخذوا يشعرون بالقلق ازاء التزايد المستمر للتجار البنادقة في الاسكندرية . والدليل على ذلك ما رواه الحنبلي من أنه في عام ٦١٢ م / ١٢١٥ م « توجه العادل الى الاسكندرية ، لأنه اجتمع فيها من تجار الفرنج ثلاثة آلاف رجل وملكان من ملوكهم ، وعزموا أن يشوروا بأهل الاسكندرية ، فأمسك العادل التجار وصادر أموالهم واعتقل الملكين وعاد الى القاهرة » (٢٢) . وعلى الرغم من أن المقريري نقل هذا الحادث عن الحنبلي (٢٣) ، إلا أن كلا المؤرخين لا يذكر اسم هذين الملكين أو الرئيسين ، وإن كانا يشيران الى اعتقاد السلطات المصرية بوجود خطة تستهدف احتلال الاسكندرية بالتعاون مع التجار الفرنجة المقيمين فيها . وطالما أن البنادقة كانوا يشكلون غالبية هؤلاء التجار ، كما يعتقد أحد الباحثين المحدثين (٢٤) ، فإن الأضرار التي لحقت بهم من جراء عملية الاعتقال والمصادرة ، التي قام بها العادل ، كانت كبيرة .

ومع أن المصادر العربية لا تحدد التاريخ الذي أفرج فيه العادل عن التجار البنادقة ولا تذكر ما اذا كانت السلطات الأيوبية قد أعادت اليهم أموالهم وبضائعهم التي صودرت إلا أنه يبدو أن البندقية حاولت ايجاد تسوية لهذه المسألة . والدليل على ذلك أن الملك الكامل ، ابن السلطان العادل ونائبه في مصر ، قد استقبل سفيراً بندقياً عام ١٢١٧ م ، وقد رحب الكامل بكل المطالب التي تقدم بها السفير البندقي ، وأعرب عن رغبته في تفضيل البنادقة على بقية الأمم الفرنجية الأخرى (٢٥) . واذا كانت هذه السفارة لا تشير الى الكيفية التي تمت فيها معالجة حادثة الاسكندرية (١٢١٥ م) ولا الى مصير التجار البنادقة وأموالهم ، إلا أنها تدل على

عودة العلاقات الودية بين البندقية والأيوبيين ، وبالتالي استئناف البنادقة نشاطهم التجاري في مصر .

ولكن سرعان ما ساءت العلاقات التجارية بين البندقية والأيوبيين ، مرة ثانية ، وذلك نتيجة مشاركة البنادقة في الحملة الصليبية الخامسة التي قادها جان دي برين على مصر (٦١٥هـ-٦١٨هـ/١٢١٨-١٢٢١م) . فعندما احتلت هذه الحملة مدينة دمياط رحب البنادقة ، الذين كانوا يعيشون في هذه المدينة ، بقدوم الصليبيين واستيلائهم عليها (١٢١٩ م) ؛ وذلك لأن البنادقة نظروا الى سقوط دمياط في أيدي الصليبيين على أنه انتصار تجاري أكثر من كونه انتصاراً عسكرياً . يضاف الى ذلك أن البنادقة كانوا من المتحمسين لرفض شروط الصلح التي تقدم بها السلطان الملك الكامل للصليبيين مقابل الانسحاب من دمياط ، وذلك لأن التجار البنادقة كانوا يرغبون في جعل دمياط مركزاً تجارياً لهم . وعندما أخذ العرب المسلمون يقاتلون لاسترداد دمياط من أيدي الصليبيين وقف التجار البنادقة الى جانب الصليبيين يحاربون دفاعاً عنها (٢٦) .

وبعد أن استرد العرب المسلمون مدينة دمياط وطرّدوا الصليبيين منها ، لم تتخذ الحكومة الأيوبية أية إجراءات ضد التجار البنادقة في مصر والشام ، على الرغم من الدور الذي قامت به البندقية في الحملة الصليبية الخامسة . في حين اتخذت جمهورية البندقية ذاتها إجراءات معينة ، نتيجة اخفاق الصليبيين في الاحتفاظ بدمياط ؛ وذلك بأن منعت رعاياها من تصدير الخشب والحديد والقار الى مصر ، وقامت بمراقبة تجارتها وسفنها وفرضت عقوبات على أي تاجر أو سفينة تنقل هذه المواد « الاستراتيجية » الى الموانئ المصرية . ولا شك أن البندقية كانت تدرك أن مثل هذه الاجراءات تلحق بها أضراراً تجارية في مصر أبلغ الأضرار وأفدحها ، الا أنها ربما اضطرت الى ذلك تحت ضغط البابوية والامراء الصليبيين في الشام (٢٧) .

ويبدو أن البندقية رغبت في أن تعوض عما لحق بتجارتها من خسائر نتيجة اخفاق الصليبيين في الاحتفاظ بدمياط من جهة ، والاجراءات التي اتخذتها لمنع المتاجرة مع مصر من جهة أخرى ، لهذا نجد مجلس الشيوخ (السناتو) البندقي يبعث ، عام ١٢٢٥ م ، سفارة الى مدينة حلب برئاسة توماس فوسكاريني Thomas Fosscarini . ونجحت السفارة في توقيع معاهدة تجارية مع الملك العزيز ابن الملك الظاهر غازي ، صاحب حلب ،

اشتملت على منح البنادقة تسهيلات تجارية في المدينة وتخفيض الرسوم الجمركية ، بحيث أصبحت ٦٪ بدلا من ١٢٪ ، كما اشتملت المعاهدة على ضمانات بشأن سلامة ممتلكات البنادقة في حلب في حالة الوفاة أو الفرق . ولم تمض أربع سنوات (١٢٢٩ م) حتى وصلت سفارة بندقية أخرى الى حلب ، وعقدت معاهدة تجارية أخرى مع الملك العزيز نفسه انطوت على تجديد للامتيازات التي حصل عليها البنادقة في معاهدة عام ١٢٢٥ م (٢٨) .

وفي عام ٦٣٦ هـ / ١٢٣٨ م بعث دوج البندقية سفارة الى القاهرة برئاسة روموس كيورينو Romous Quirino ويعقوب باروشيو Jacebus Barocio . ووقعت هذه السفارة معاهدة تجارية مع السلطان الأيوبي العادل الثاني . وتعتبر هذه المعاهدة على جانب كبير من الأهمية لأنها كانت أساساً لكل المعاهدات التجارية التي وقعتها جمهورية البندقية مع السلاطين الأيوبيين والمماليك حتى أواخر القرن الرابع عشر الميلادي . وذلك لأنها حددت أشكال الحماية التي تعهدت السلطات الأيوبية بمنحها للبنادقة وسفنهم في مصر وموانئها ؛ كما أنها حددت أشكال المعاملات التجارية والمالية التي يجب على البنادقة ممارستها في الأسواق المصرية ؛ فضلا عن أنها حددت حقوق البنادقة وواجباتهم (٢٩) .

وانتظمت العلاقات التجارية بين البندقية والأيوبيين ، في ظل المعاهدة السابقة ، وازداد النشاط التجاري للبنادقة في مصر ، وأخذت الأساطيل التجارية التابعة للجمهورية تصل بانتظام الى الاسكندرية ، وأخذت الجالية التجارية البندقية في الاسكندرية تمارس نشاطها وفق المعاملات التجارية التي حددتها هذه المعاهدة . ولم تمض سنوات قليلة حتى تمكنت سفارة بندقية أخرى من توقيع معاهدة تجارية أخرى من السلطان الأيوبي ، الصالح نجم الدين أيوب ، عام ٦٤١ هـ / ١٢٤٤ م ، انطوت على تجديد الامتيازات التجارية التي منحت للبنادقة في معاهدة عام ١٢٣٨ م ، وأضافت اليها امتيازاً آخر ينص على تعهد السلطان بحماية البنادقة وممتلكاتهم من الاعتقال والمصادرة (٣٠) .

ويبدو أن العلاقات التجارية بين الأيوبيين والبنادقة ، في السنوات الأخيرة من حياة الدولة الأيوبية ، كانت مزدهرة ؛ والدليل على ذلك عدم اشتراك جمهورية البندقية في حملة الملك الفرنسي ، لويس التاسع ، على مصر والشام ، وهي الحملة التي أطلق عليها اسم الحملة الصليبية السابعة (١٢٤٨ - ١٢٥٠ م) (٣١) . فقد كان على لويس التاسع ، ليضمن نجاح

حملته الصليبية على مصر ، أن يستعين بالبندقية ، التي تمتلك بحرية قوية في حوض البحر المتوسط . فبعث لويس بسفارة من قبله الى جمهورية البندقية ، وأبدى دوج البندقية استعدادة لمساعدة الحملة . غير أن الشروط التي قدمتها البندقية كفيلة بأن تظهر مقدار استجابتها لرغبة فرنسا ، وهي تدل دلالة قاطعة على أن الدوج كان قد بالغ في الشروط التي قدمها للوفد الفرنسي ، مقابل تقديم البندقية مساعدتها للحملة ، وذلك ليكون الرفض من جانب فرنسا ، وليضمن ، في الوقت ذاته ، بقاء علاقاته الودية مع الأيوبيين ، وتعزيز الامتيازات التجارية التي يتمتع بها البنادقة في الدولة الأيوبية ، والحفاظ على المصالح الاقتصادية والتجارية الكبرى لجمهورية البندقية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط . وعلى الرغم من أننا لا نعرف الدواعي الحقيقية التي حملت سفراء لويس التاسع على قطع المفاوضات مع الحكومة البندقية ، ولا يوجد بين الوثائق ما يميظ اللثام عن حقيقة هذه المسألة ، فانه من المؤكد أن البندقية عارضت فكرة مهاجمة مصر ، نظراً للمعاهدات التجارية التي ربطتهم بالأيوبيين ، فضلاً عن مصالحهم الاقتصادية الضخمة في مصر والشام (٣٢) .

البنادقة في مصر والشام :

وعاش التجار البنادقة ، وغيرهم من التجار الفرنجة ، في المدن المصرية والشامية ، على هيئة جاليات تجارية ، الا أنه لم يكن لهذه الجاليات أحياء أو مناطق خاصة بها داخل هذه المدن ، كما هو الحال بالنسبة الى الجاليات التجارية البندقية في القسطنطينية والمدن الصليبية ؛ وانما عاش التجار البنادقة داخل فنادق وضعتهم السلطات تحت تصرفهم . وقد أشار الرحالة بنيامين التطيلي ، الذي زار مصر في بداية عهد صلاح الدين ، الى الفنادق التي كان يأوي اليها التجار ويقول : « ولتجار كل أمة فندقهم الخاص بهم ، وهم في ضجة وجلبة يبيعون ويشترون » (٣٣) . ويلاحظ أن فنادق الايطاليين جميعاً في مصر والشام ، كانت عبارة عن أبنية مربعة الشكل ومحاطة بسور متين ، وتتألف من عدة أدوار تشرف على ساحة داخلية تستخدم لتعبئة السلع والمتاجر وتفريغها . وكانت مستودعات التجار وحوالياتهم في الدور الأرضي ، في حين استخدمت غرف الأدوار العليا لسكن التجار واقامتهم فيها . واشتمل الفندق أيضاً على حمامات وأفران خاصة بالتجار المقيمين في الفندق ، وكان يحيط بالفندق حدائق

جميلة ؛ وكان يقوم موظف بندقي بإدارة كل فندق من فنادق البنادقة في مصر والشام يطلق عليه اسم الفندقي(٣٤) .

وبعثت جمهورية البندقية قناصل للإشراف على جالياتها في مصر والشام ، وكانت تستبدلهم بعد سنة أو سنتين أو ريشما تبعث من محلهم . وكان هؤلاء القناصل يمثلون دولة البندقية وصلة الوصل بين أبناء جلدتهم والسلطات المحلية من جهة وحكومة البندقية من جهة أخرى . وكان القنصل البندقي مسؤولاً عن إدارة شؤون الجالية البندقية ورعاية مصالحها . كما كان القنصل مسؤولاً أمام السلطات المحلية عن كل ما يصدر عن أفراد جاليتهم من مخالفات للقوانين والتقاليد العربية الإسلامية في مصر والشام(٣٥) .

ويلاحظ أن قناصل جمهورية البندقية ، في مصر والشام ، اتخذوا من فنادق جالياتهم مقراً لهم ؛ في حين كان لزملائهم في بيزنطة والامارات الصليبية مقر خاص بهم . وفي الوقت الذي كان فيه قناصل البندقية في الدولة البيزنطية والمدن الصليبية يتمتعون بسلطات مطلقة من قبل حكومتهم ويعقدون المعاهدات التجارية والسياسية مع الأباطرة البيزنطيين والأمراء الصليبيين ، كان قناصل البندقية في مصر والشام ، في العصر الأيوبي ، يفتقدون لمثل هذه السلطات ، فلا نسمع أن أحداً منهم قد وقع معاهدة مع السلطات الأيوبية . فضلاً عن ذلك فقد كان قناصل البندقية في مصر والشام يفتقدون للنفوذ السياسي ، في هذين البلدين ، الذي تحقق لزملائهم في بيزنطة والامارات الصليبية . وفي الوقت الذي نجد فيه قناصل البندقية ، في بيزنطة والمملكة الصليبية ، يتدخلون في الشؤون المحلية ويمارسون تأثيراً واسعاً على الشؤون السياسية ويتآمرون للاطاحة بامبراطور أو ملك ، فأننا لا نجد أي تأثير أو نفوذ لقناصل جمهورية البندقية على سياسة السلاطين والحكومات العربية الإسلامية في مصر والشام .

وصفوة القول أن الأيوبيين ، في مصر والشام ، قد حرصوا أشد الحرص على إقامة أوثق العلاقات التجارية مع جمهورية البندقية . ويتضح من المعاهدات التجارية، التي وقعتها سلاطين الأيوبيين مع حكومات البندقية، أن الأيوبيين قد عملوا على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية من خلال علاقاتهم مع جمهورية البندقية ، وهي :

أولاً : الحصول على السلع والمتاجر ، التي كان العرب المسلمون في الشرق الأدنى بحاجة ماسة إليها ، مثل الأخشاب والحديد والرقيق والأسلحة والدروع ، وغيرها من المواد « الاستراتيجية » التي تمكنهم من استمرار الصراع مع الصليبيين .

ثانياً : زيادة الواردات المالية للدولة عن طريق تشجيع التجار البنادقة على القدوم الى الموانئ المصرية والشامية ، والقيام بعمليات الاستيراد والتصدير ، خاصة وأن الرسوم الجمركية والضرائب ، التي كانت تُفرض على التجار الفرنجة ، قد شكلت مصدراً هاماً من مصادر خزينة الدولة الأيوبية .

ثالثاً : العمل على دفع جمهورية البندقية ، التي كانت في مقدمة القوى البحرية في عالم البحر المتوسط ، في العصر الأيوبي ، على اتخاذ موقف الحياد ، على الأقل ، ازاء الصراع العربي - الصليبي في الشرق الأدنى .

ولقد حركت جمهورية البندقية سياستها بمهارة فائقة بين الأيوبيين والصليبيين ، لتحقيق مصالحها الاقتصادية الكبرى في مصر والشام ، فعندما كان ميزان القوى في الشرق الأدنى ، خلال النصف الأول من القرن الثاني عشر ، يميل لصالح الصليبيين ، كانت البندقية تقف الى جانبهم بغية توسيع امتيازاتها التجارية في المدن والامارات الصليبية . ولكن عندما اعتدل الميزان بشكل واضح وحاسم لصالح العرب المسلمين ، منذ اعتلاء صلاح الدين السلطنة في مصر والشام ، أخذت البندقية توسع علاقاتها التجارية مع الأيوبيين وتمدهم بالمواد الاستراتيجية على الرغم من نداءات البابوية والرأي العام الأوروبي ، وذلك كله حرصاً على مصالحها التجارية الكبرى في مصر والشام .

الحواشي


- ١ - لعبت جمهورية البندقية دوراً خطيراً في تاريخ الحروب الصليبية ، سواء في نقل الصليبيين الى الشرق على سفنها وأساطيلها ، أو في مساعدتهم على احتلال بعض المدن والمواقع في الساحل الشامي ، أو في تثبيت الوجود الصليبي وحمايته عن طريق تأمين الاتصال البحري بين الامارات الصليبية والغرب الأوروبي من جهة ونقل المؤن والأسلحة والقوات الى هذه الامارات من جهة أخرى . وقد حصل البنادقة - مقابل هذه المساعدات - على امتيازات تجارية واسعة في المدن الصليبية . انظر في تفصيل ذلك : عادل زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى ، ص ١٢٩ وما بعدها .
- ٢ - انظر : عادل زيتون : المرجع نفسه ، ص ١٨٧ .
- ٣ - تطلبت الصناعات النسيجية في الغرب الأوروبي ، في العصور الوسطى ، استخدام أحجار الشب بشكل واسع النطاق ؛ وذكر ابن مماتي « أن الشب حجر مغروف يحتاج اليه في أشياء كثيرة أهمها صبغ الأحمر ، وللروم فيه الرغبة بمقدار ما يجدون من الفائدة . وهو عندهم ما لا بد منه ولا مندوحة عنه » . انظر : ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص ٣٢٨ ؛ انظر أيضاً المقريزي : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٨ .
- ٤ - William of Tyre, Hist. of deeds, Vol. 11, P. 336.
- ٥ - عادل زيتون : ص ١٨٨ .
- ٦ - Baker, Med. trade routes, P. 8.
- ٧ - آدم متز : الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري ، الترجمة العربية ، ج ٢ ، ص ٤٢٩ ؛ حسن ابراهيم حسن : الفاطميون ، ص ٦١٢ .
- ٨ - Heyd, Hist. du Commerce, 1, P. 114, Beazley, op. cit., 11, P. 404.
- ٩ - انظر : عادل زيتون : المرجع نفسه ، ص ١٩٠ .
- ١٠ - أرناط فارس صليبي كان في خدمة الملك الفرنسي لويس السابع عندما وصل الأخير الى الشرق في الحملة الصليبية الثانية . تزوج أرناط من وريثة امارة انطاكية الصليبية . ثم أصبح حاكماً لحصن الكرك ، وأخذ بمهاجمة قوافل الحجاج المسلمين زهم في طريقهم الى الحرمين الشريفين . وفي عام ١١٨٢ أقدم أرناط على مشروع خطير استهدف به تحقيق سيادة الفرنجة الصليبيين على البحر الأحمر وغزو مكة والمدينة . وبالطبع لم يسكت صلاح الدين عن تهديد الحرمين ، وتمكنت بحريته في البحر الأحمر من تحطيم السفن الصليبية وبالتالي مشروع أرناط . وفي معركة حطين وقع أرناط أسيراً وقتله صلاح الدين بسيفه وذلك « وفاء نذره » . انظر تفصيل ذلك عند : المقريزي : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٧٩ ؛ سعيد عاشور : الحركة الصليبية ، ج ٢ ، ص ٧٨٣ وما بعدها .

١١- تجار الكارم هم مجموعة من التجار المسلمين الذين قاموا بنقل سلع ومتاجر الشرق الأقصى من اليمن الى مصر ، وبخاصة التوابل والفلفل ولهذا عرفوا « بتجار الفلفل والتوابل أو البهار » . وقد استمر نشاط تجار الكارم ما بين القرن الثاني عشر وأواخر القرن الخامس عشر . انظر : ابن المجاور : صفة بلاد اليمن ، ص ١٤٧ .

١٢- انظر نص الرسالة عند أبو شامة : الروضتين ، ج ٢ ، ص ٣٦ - ٣٧ .

١٣- انظر النص الأصلي للرسالة عند : الفلقشندي : صبح الأعشي في صناعة الانشا ، ج ١٣ ، ص ٨١ - ٩٠ .

١٤- أحدثت هزيمة الصليبيين في حطين ثم فتح صلاح الدين لبيت المقدس عام ١١٨٧ م رد فعل عنيف في الغرب الأوربي . وسرعان ما قامت الحملة الصليبية الثالثة ، التي اشترك فيها فردريك بربروسا امبراطور ألمانيا وفيليب اغسطس ملك فرنسا وريتشارد قلب الأسد ملك إنجلترا . فشلت هذه الحملة في تحقيق هدفها وهو إعادة احتلال بيت المقدس واسترداد ما فتحه صلاح الدين . وانتهت الحملة بتوقيع صالح الرملة عام ١١٩٢ م بين صلاح الدين وزعيم الحملة ريتشارد قلب الأسد . عن دوافع هذه الحملة وظروفها وأحداثها ونتائجها انظر : عاشور : الحركة الصليبية . ج ٢ ص ٨٣٧ وما بعدها .

١٥- بعد استرداد صلاح الدين لبيت المقدس وفشل الحملة الصليبية الثالثة أخذ البابا انوسنت الثالث ، الذي اعتلى العرش البابوي عام ١١٩٨ م ، يدعو الى حملة صليبية جديدة تتجه هذه المرة الى مصر باعتبارها المركز الرئيسي للقوة العربية الاسلامية في الشرق . واستهل انوسنت عهده بالكتابة الى البنادقة يطلب منهم ألا يبيعوا أو يتبادلوا مع العرب المسلمين « بالمواد الاستراتيجية » والا تعرضوا لغضب الكنيسة وحرمانها . ولكن البنادقة احتجوا على قرارات البابا مما اضطر انوسنت الثالث الى منح البنادقة امتيازاً يحق لهم بموجبه المتاجرة مع العرب المسلمين بجميع المواد ما عدا تلك التي تخدم القوة الحربية العربية كالأخشاب والحديد والأسلحة والقار والرقيق . انظر :  .

Thatcher, O., A Source book For Med. Hist., PP. 535-37; Heyd, op. cit., 1, PP. 404-405.

Heyd, 1, P. 399.

١٦-

١٧- عادل زيتون : المرجع نفسه ، ص ١٩١ .

١٨- لعبت البندقية دوراً كبيراً في تحويل الحملة الصليبية الرابعة (١٢٠٢ - ١٢٠٤ م) عن هدفها الأصلي ، وهو مصر ، الى القسطنطينية . وذهب بعض الباحثين المحدثين ، أمثال ماس لا تري وكارل هوبف ، الى القول أن البندقية قامت بتحويل الحملة عن مصر نتيجة اتفاق سري ، كان قد تم توقيعه بين الحكومة البندقية والسلطان الملك العادل الأيوبي وذلك في ١٣ مايو عام ١٢٠٢ م ، اشتمل على منح البنادقة امتيازات تجارية سخية في الاسكندرية ، مقابل أن يقوم البنادقة بتحويل الحملة عن مصر . انظر مناقشة ذلك عند :

Vasiliev, Hist. of the Byzantine Empire, 11, PP. 455-58

- Mass la Trie, PP. 70-72. ١٩-
- Heyd, 1, PP. 374-75. ٢٠-
- ٢١- عادل زيتون : ص ١٩٢ .
- ٢٢- الحنبلي : شفاء القلوب في مناقب بني أيوب ، مخطوط ، ورقة ٦١ أ .
- ٢٣- المقرئزي : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ق ١ ، ص ١٧٥ .
- Beazley, The dawn of Modern Geography, 11, P. 416. ٢٤-
- Heyd, 1, P. 404. ٢٥-
- ٢٦- انظر : ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ٤ ، ص ١٥-١٩ ، ٢٢-٣٤ : عاشور : الحركة الصليبية ، ج ٢ ، ص ٩٧٥ : محمود سعيد عمران : الحملة الصليبية الخامسة ، ص ٢٧٥ .
- ٢٧- عادل زيتون : ص ١٩٤ .
- Heyd, op. cit., 1, PP. 373-75; Beazley, op.cit., 11, PP. 416-17. ٢٨-
- Mass la Trie, Traité des paix et de Commerce, PP. 72-74. ٢٩-
- Ibid., PP. 76-77. ٣٠-
- ٣١- ان أهم الدراسات التي صدرت بالعربية عن حملة لويس التاسع بالذات هي : محمد مصطفى زيادة : حملة لويس التاسع على مصر وهزيمته في المنصورة ، القاهرة ، ١٩٦١ : جوزيف نسيم يوسف : العدوان الصليبي على مصر « هزيمة لويس التاسع في المنصورة وفارسكور » ، الاسكندرية ، ١٩٦٩ : جوزيف نسيم يوسف : العدوان الصليبي على بلاد الشام « هزيمة لويس التاسع في الأراضي المقدسة » ، الاسكندرية ، ١٩٧١ : حسن حبشي : الشرق العربي بين شقي الرحي « حملة القديس لويس على مصر والشام » ، القاهرة ، ١٩٤٩ .
- Heyd, op. cit., 1, P. 409. ٣٢-
- ٣٣- بنيامين التطيلي : رحلته ، الترجمة العربية ، ص ١٧٩ .
- ٣٤- انظر : عادل زيتون : المرجع نفسه ، ص ٢٤٤ .
- ٣٥- انظر : ابن شاهين : زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، ص ٤١ .